

رَايَات الْمَبْرُزِينَ وَغَايَات الْمَمَيَّرِينَ لَاِبْنِ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ (١)

مراجعة: الدكتور محمد رضوان الداية

(أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة دمشق)

- ١ -

بعد اضطراب أحوال الأندلس في القرن السادس الهجري، كثرت الهجرة عنها إلى بلاد المغرب والمشرق. وكان في العلماء الأدباء الذي قصدوا إلى المشرق أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد؛ وهو أندلسي من قلعة يَحْصَب (قرب غرناطة)، ولكنه اشتهر في المشرق بابن سعيد المغربي، باعتبار أن ما وراء مصر جميعاً مغرب.

وكان موسى والد علي يعمل مع الموحدّين، ثم انضم إلى ابن هود في مدة سطوته على قسم من الأندلس (٦٢١ - ٦٣٥). ثم غادر موسى وابنه علي إلى تونس فمصر. واشتهر ابن سعيد في مصر والشام والعراق وغيرها أديباً شاعراً مصنفًا، وترك عدداً من المصنّفات، طُبِع بعضها وما زال بعضها مخطوطاً.

وقد أطرف ابن سعيد (الأندلسي) أهل المشرق بِطُرْف من أخبار بلاده، وبتراجم أدبائها ورجالها، وأشاع بينهم ألواناً من أشعارهم وموشحاتهم وأزجالهم ورسائلهم ... إلخ، فكان بحق رسولاً من رسل الثقافة الأندلسية إلى المشرق الذي كان متعطشاً إلى الطُرف الأندلسية والمغربية.

(١) تحقيق الدكتور النعمان عبدالمتعال القاضي - القاهرة.

ومن أشهر كتبه، وهي مطبوعة: "المُغْرِب في حُلَى المَغْرِب"، و"الغصون الياينة في محاسن المئة السابعة"، وكتاب في الجغرافية، وكتاب "المُرْقَص والمُطْرِب" المطبوع باسم: "عنوان المرقصات والمطربات". وفي كتبه أيضاً: "رايات المبرزين وغايات المميزين" الذي نعرض اليوم له، ولتحقيقه.

وكتاب الرايات هو مختارات شعرية مختصرة، اعتمد فيه المؤلف أساساً على كتابه الآخر: "المُغْرِب في حُلَى المَغْرِب". وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يختصّ بجزيرة الأندلس؛ وجعله في ثلاثة أقسام داخلية: (غرب الأندلس، ووسطها، وشرقها).

والقسم الثاني: يختصّ بالمغرب؛ وهو في ثلاثة أقسام داخلية أيضاً: (المغرب الأقصى - المغرب الأوسط - المغرب الأدنى "إفريقية").

والقسم الثالث: يختصّ بجزيرة صقلية.

ويقوم اختيار ابن سعيد في كتابه على منهج يتابع فيه ما نجده في كتابه: "عنوان المرقصات والمطربات": من التفريق بين أنواع النظام والكلام بحسب منهج خاص، وذوق معين...

فهو يحتفل احتفالاً كبيراً بالغريب من المعاني، والبعيد في الخيال، والجديد المخترع من المعاني والصور. ولهذا قال في مقدمة "الرايات" (ص ٣١): هذا مجموع أوردت فيه من غرائب شعراء المغرب ما كان معناه أرق من النسيم، ولفظه أحسن من الوجه الوسيم، ليرفّ على نداء ریحان القلوب، وتتعلّق الأسماع بمعاده تَعَلُّق عين المحبّ بطلعه المحبوب ... وحقّ له ذلك إذ فُصِّص ألفاظه مفصّلةً على قدود معانيه، وزخرف إتقانه من حسن مبانيه؛ واشترطت مع هذا ألا أورد منه إلا ما لم يُسبّقوا إلى معناه، أو استحقّوه بزيادة أو حسن عبارة، أبرزته بعد تجويده في حلاه ..".

وهو سفر لطيف الحجم، يشغل ما بين صفحة ٣١، ١٥١ من المطبوع. وتشغل مقدمة المؤلف ثلاث صفحات.

أما مخطوطة الكتاب فهي نسخة وحيدة متأخرة، لا تخلو من تصحيف وتحريف هنا وهناك، غير أن خطها نسخي جميل مجوّد.

وليست طبعة الكتاب الجديدة هي الطبعة الأولى، فقد سبق أن حققه المستشرق الإسباني الباحثة القدير غارثيا غومس، في مدريد، سنة ١٩٤٢، ثم نهض بعبء نشره ثانياً الدكتور النعمان القاضي في القاهرة.

وقدّم الدكتور القاضي للكتاب بمقدّمة طويلة نسبياً (نحو ٣٠ صفحة) من كتاب لا يتجاوز ١٨٤ صفحة بفهارسه وملاحقه. وهي مقدّمة يُستغنى عن كثير مما فيها، كما سَأبَيِّن.

والأمر المطلوب في مقدّمة كتاب كهذا أن يُعرّف المحقق بمؤلف الكتاب ومخطوطة الكتاب، وأن يتحدث عن مضمون الكتاب ومنهجه، ومصادر المؤلف ومراجعته؛ وله إن شاء أن يُفوّمه ويضعه في مكانه من الكتب المماثلة، إن وُجِدَتْ، وما أشبه ذلك ...

ولكن المحقّق رَحَمَ المقدّمة وطَوَّلَهَا بموضوعات من نافل القول، واضطر - وقد جرّ الكلامُ بعضَه بعضاً - إلى إطلاق الأحكام العامة، وإلى البتّ في قضايا أندلسية ما زالت مدار بحث، لم يَقْطَع فيها المتخصصون أنفسهم، ووقع في أخطاء تاريخية وأدبية كثيرة!

وتدور مقدّمة المحقّق حول ثلاثة أمور:

١- الحديث عن وحدة الفكر العربي على مرّ العصور، وعن ارتباط الأندلس بالشرق. وقد اضطرب المحقّق في هذه العلاقة وتحديدها.

٢- الدفاع عن الحضارة الأندلسية، والاعتذار عن غياب بعض الأغراض،
كالشعر الفلسفي الذي نجده في شعر المعري؛ واعتذر عن غياب بعض فنون
القول، كالذي ظهر في الغرب!!

٣- الحديث عن كتاب الرايات، وصاحبه، وعن الطبعة السابقة (بتحقيق
غارثيا غومس).

ولم يوفّر حماسته البالغة حين وصف المحقّق السابق^(٢) لنص رايات المبرزين
بالعُجمة (عجمة المحقّق، صفحة ٢٦، وبوقوعه في المزالق، صفحة ٣٠، وبأنه
يتصف بالعفلة، هامش صفحة ٥٣) إلخ. وهناك مسوّغات كثيرة لنشر الكتاب ثانية
دون الوقوع في عمل المستشرق القدير وشخصه. فهذه هفو من هفوات الدكتور
القاضي في هذا الكتاب وسنعدّ لك منها أشياء.

- ٢ -

من أحكام المحقّق الخاطئة، في مقدمته، ما قرّره جازماً بأنه كان من الصعب
إشاعة وحدة سياسية في الأندلس (صفحة ٥). وقوله إن ابن عبد ربه جمع مادة
كتابه كلّها من آثار المشرق. (صفحة ٨). ومعلوم أن في العقد نبذاً أندلسية تمنع
ذلك التعميم. ومنه حكمه على الشعر الأندلسي بأنه يصطبغ بصبغة المحافظة
(صفحة ٩) على غموض العبارة، وقصره مهمة العرب في صِقْلِيَّة على نقلهم
التراث اليوناني إلى إيطالية وسائر أوروبية!! (صفحة ٦)، وقوله إن ابن شُهَيْد تأثر
أبا العلاء المعري (صفحة ٩)؛ وغموضه في قوله عن الأندلسيين أن تجديدهم "لا
يتجاوز التعمّق في الخيالات دون المساس بالجواهر"؟! (صفحة ٩)، وإشادته

(٢) يظهر لي أن المحقّق الدكتور القاضي لم يطلع على كتاب (الشعر الأندلسي - بحث في تطوره
وخصائصه) الذي ترجمه د. حسين مؤنس وطبّعه مرتين في القاهرة. فإن غومس اعتمد أساساً في
هذا الكتاب على نصوص "رايات المبرزين".

بشاعرية ابن فُزْمان (صفحة ٩) علماً بأنه كان زَجَّال الأندلس، أما شعره فكان من طبقة دون طبقة الإجابة ... وأوهامه في ذلك واسعة كثيرة.

وأفوق قسماً من المقدمة للحديث في نشأة الموشحات، ونصر رأي الدكتور شوقي ضيف الذي تبناه من القول بالأصل المَشْرِقيّ للموشحات، علماً بأن كتاب "الرايات" لا يذكر الموشحات ولا يمرّ بها - عدا ذكره خرجة واحدة صفحة ٧٩ من موشحة لابن بقي!-.

وفي الجملة، هي مقدمة مشوّشة، كان الأجدر بالمحقق أن يقتصد فيها ولا يغوص في قضايا لم يُبَيَّن فيها، أو في قضايا هي بحاجة إلى بحث موسّع لتبئين معالمها.

- ٣ -

ونظراً لكثرة الملاحظات التي سجّلتها على حواشي نسختي من الكتاب، سأقتصر على نُبذ منها في أبواب متفرقة من الحديث؛ وسأكتفي بقسم من الأقسام الثلاثة في الكتاب (القسم الأول) فغايتي هي تقديم النماذج، ومناقشة منهج المحقّق، ومراجعة بعض القضايا...

وأول ما أبدأ به أمرٌ هامّ يتعلق بأصول تحقيق النصوص، وهو الأخذ بالنص والتقيّد به، وعدم الخروج عنه. وفي النسخ الوحيدة لا يكون التبديل إلا بقريّة واضحة أو مرجح واضح، ويُنَبَّه إلى ذلك في مواضعه، كما يُنَبَّه إلى ذلك في خطة العمل. وقد يكتفي بعض المحققين بإثبات النص على حاله، مع التعليق والتصويب في الحواشي.

وقد وَجَدْتُ الدكتور القاضي يخالف النصّ، ويخُرج عن روايته إلى رواية مصادر أخرى دون سبب أو داعٍ إلى ذلك.

١- في الصفحة ٤١، قال ابن زهر الإشبيلي:

وموسدّين على الأَكْفِ خُدودَهُم قد غَالَهُمُ ضَوْءُ الصَّبَاحِ وَغَالَنِي

وهذه رواية "النفح" و"الوفيات"؛ أما رواية المخطوطة الأصلية فهي:

وموسدّين على الخُدودِ أَكْفَهُم قد غَالَهُمُ ضَوْءُ الصَّبَاحِ وَغَالَنِي

ومن العجب مخالفة النص في هذا المجال.

ب- في الصفحة ٤٣ أنشد قول صفوان بن إدريس، صاحب كتاب "زاد

المسافر":

أَبْعَيْنِكَ الشَّتْرَاءَ عَيْنٌ نَثْرَةٌ مِنْهَا تَرَقَّرَقَ دَمْعُكَ الْمَسْفُوحُ
شَتْرَتْ فُقُلْنَا زورِقٌ فِي لَجَّةٍ مَالَتْ بِإِحْدَى جَانِبَيْهِ الرِّيحُ

ورواية المخطوطة:

"مَالَتْ فُقُلْنَا زورِقٌ .. إلخ. فخالف النص إلى سواه، وكان حقّه أن يرجع إلى

"زاد المسافر" صفحة ٩٣ حيث روى صفوان الأبيات لنفسه!

ج- في الصفحة ٤٦ من شعر أبي الصلت أمية بن عبدالعزيز:

قال حسودي وقد رآه يَخِيبُ تَحْتِي إِلَى الْقِتَالِ

والبيت، في جملة أبيات، في صفة فرس وروايته في المخطوطة:

قال حسودي وقد رآه يَجْنِبُ خَلْفِي إِلَى الْقِتَالِ

فبدّله مُفَضَّلًا رواية "النفح" على رواية النص الأصلي و"الخريدة" معاً!

د- في الصفحة ٤٦، عن شعر أبي الصلت:

لا غرو أن سبقت **يداك** مدائحي وتدفقت جدواك ملء إنائها

ورواية النص: لا غرو أن سبقت علاك مدائحي ...

هـ- في الصفحة ٤٧: وقال في فرس أصفر. وفي الأصل المخطوط: في فرس أكل!

و- في الصفحة ٥١ وصف الشاعر تمايلَ القَصَبِ بمرِّ الهواء على مجلس الشراب حتى لثم رؤوسهم، وقال للساقى:

أَسْهَمُهُ مِنْ أَكْوَابِنَا وَلَوْ أَنَّهُ سَكَرَانُ يَطْفَحُ، حَقَّ مَا لَثَمَ الرَّؤُوسُ

ورواية المخطوطة:

"الَّتِي مِنْ أَكْوَابِنَا .." إلخ. فبدّلها المحقق، وضيّع أن الناسخ أوردها (أَبْلَثَمِهِ) فلم يهتدِ إلى تصحيحه، وبدّل الكلمة برواية المغرب.

ز- في الصفحة ٧٧:

وإذا نظرت إلى محاسن وجهه أبصرت وجهك في ثناه غريفا

أوردها (ثناه) اجتهاداً. وترك رواية الأصل وهي (أبصرت وجهك في سناه غريفا). والأبيات مشهورة جداً لابن عبد ربه وتتردد في تراجمه.

* * *

ويُحَقِّقُ بهذه الفقرة خطأ المحقق في قراءة بعض الكلمات. وكثيراً ما تجده يلتمس رواية أو يصوّب كلمة، ولو أنه قرأ النص على وجهه لاستقام له واتّضح. في الصفحة ٣١ قال إن الكلمة في المخطوطة (إذن). وهي في الأصل مهملة من الهمز! وفي الصفحة ٣٨ قرأ (زُدْتُكَ) و(زاد) وحولها إلى: زُرْتُكَ وزار. وهما كذلك في المخطوط! ولكنه خفي على المحقق قاعدة كتابة الخطّ النسخي. وفي الصفحة ٢٤ قرأ العبارة (قلتُ به) وصوّبها إلى (قلتُ إِيه) وهي كذلك في الأصل. وفي الصفحة ٤٧ قرأ العبارة (وقرّ به) وأثبتها: فَقَرَّ به، وهي كذلك في الأصل .. إلخ.

ومما أخطأ في قراءته وأثبتته على خطئه قوله، صفحة ٤٦: "وأشدد صاحب الخريدة لأُمِّيَّة بن عبدالعزيز في (مجمرة طيب) هكذا، وصوابها في مجمرة (طَيْب)، وهي كذلك في المخطوطة!

- ٤ -

وفي ضبط بعض البلدان وهم أو خطأ. في الصفحة ٣٨ (رُذَه) بفتح الراء، والصواب (رُذَه) بالضم. وفي صفحة ٥١: وقد قعدنا بالعروس على نهر إشبيلية. والصواب: قعدنا بالعروس (بالعين المهملة) على نهر إشبيلية (ديوان ابن سهل الإشبيلي صفحة ٩٢)، و(العروس) من متنزهات إشبيلية.

وفي صفحة ٥٢ وردت (مدينة مَنِّيش) مشددة النون، ثم أوردها بعد سطر بنون مفتوحة مخففة (مَنِّيش). وفي المَغْرِب (مَنِّيش) بنون مخففة مكسورة. وفي جغرافية الأندلس وأوروبية (قطعة من المسالك والممالك للبكري صفحة ٦٢، ٦٣) مدينة مَنِّيشة Mantesa بناء زائدة. وكان يَحْسُن أن يوحد رسم الكلمة ويراجعها على المظان الجغرافية الأندلسية.

وفي الصفحة ٦١ قال: "هي مدينة (يابره) بباء ساكنة، وصوابها (يابُره) بباء مضمومة.

وضبط مدينة شنتيرين (صفحة ٦٤) بكسر التاء والصواب فتحها.

وفي الصفحة (٨٦) عَرَفَ (الزَاب) بأنه بلد بالأندلس!! والصواب أنه، كما في الروض المعطار: في أطراف الصحراء من عمل إفريقية.

وضبط (صَقْلِيَّة) بفتح الصاد، والصواب كسرهما. وفي: ١٢٧ ضبط (مُكْناسَة) بضم الميم والصواب كسر الميم ...

وتحدث في المقدمة وفي الحواشي عن جزر (البليار)، والعرب كانت تسميها الجزائر الشرقية، وهي ميورقة ومنورقة ويابسة.

وَوَقَعَ مثلُ هذه الأوهام في ضبط بعض الأعلام أو التعريف بهم، مما هو ظاهر أو معروف. فهو ضبط (الخَسْنِي) بسكون الشين، والصواب فتح الشين: صفحة (٤٠).

وضبط غياث (صفحة ٥٣) غَيَّاث، على وزن شَدَّاد!

وضبط ابن دُحْيَة (صفحة ٥٣) بضم الدال، والصواب (دَحْيَة) بكسر الدال.

وقال في نسب ابن حزم إنه (أبو محمد علي بن أبي عمرو بن حزم) والصواب (ابن أبي عمَر). (صفحة ٦٩).

وفي الصفحة ٤٣ في الحاشية (٨) عَرَّفَ بأبي بكر محمد، وهو من بني عم ابن زُهر المعروف بالحفيد فقال: "هو أبو بكر بن زُهر الأصغر، وهو ابن عم الأكبر...". فأخطأ في تعيين أبناء زُهر الثلاثة. والصواب أن المترجم في الصفحة ٤٣ واحد من أسرة بني زُهر، أما الآخران فأحدهما ابن زُهر الحفيد أبو بكر محمد ابن عبد الملك (ت ٥٩٥) والثاني جدُّه أبو العلاء زُهر (ت ٥٢٥).

ونقل ابن سعيد خبراً عن شيخه الأعم البطليوسي (ت ٦٤٢). فعَلَّقَ المحقق في الحاشية (٤): "هو غير الأعم البطليوسي صاحب التآليف المشهورة: .. إلخ". وهذا وهم. وهو يريد: الأعم البطليوسي غير الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦) صاحب التآليف المشهورة.. (هذا في الصفحة ٤٨).

وعَرَّفَ بأحد الأدباء الصقلِيِّين فقال: (أبو الحسن علي بن عبدالرحمن بن أبي البشر، الكاتب الصقلِّي)، والصواب أنه الشاعر الكاتب، وله ديوان طُبِعَ مرَّتين!!

واستغرب المحقق (صفحة ٢٣) أن يُنسب المؤلف ابنَ رشيق إلى المسيلة (المحمدية)!! وليس في هذا عجب لأنه مولود بها، وإن اشتهر بابن رشيق القيرواني.

- ٥ -

وتجد بعض الألفاظ مضبوطة بالشكل بما يخالف الصواب، أو بما لا يتفق مع المعنى. وقد يكون شيء من هذا من أخطاء الطباعة.

من ذلك ورود كلمة (ذخر) بالذال، أخت الدال، مرتين (صفحة ٢٦) وهو يريد (زخر) بالزاي، أخت الراء.

وضبط (الكثة) (صفحة ٧٠) بفتح الكاف وهي (الكثة) بالكسر، لمعنى الستر الرقيق ...

وفي الصفحة (٧٢) قال أحد شعراء "الرايات":

أمسى الفراش يطوف حول كؤوسنا إذ خالها تحت الدجي قنديلا
ما زال يخفق حولها بجناحه حتى رمته على الفراش قتيلا!

ضبط المحقق (يخفق) بضم الفاء، والصواب كسر الفاء. وزاد أن ضبط (الفراش) في البيت الثاني بالفتح، والصواب بالكسر، لمقتضى المعنى.

وضبط المحقق (صفحة ٨١) كلمة (كناس) بضم الكاف، والصواب الكسر لأنه يريد المأوى الذي يلجأ إليه الطي.

وضبط كلمة (كبد) بكسر الباء (صفحة ٤٩) والصواب فتح الباء، يريد معنى المشقة، والبيت من قطعة في وصف فؤارة:

يا حسن فؤارة للأفق راجمة بالشهب تنزو نُزُوَ الواثب اللَّعبِ
ينساب عنها حباب الماء مندفعاً إلى البحيرة مثل الأيم من رُعبِ

كأنما مارَ تحت الأرض في (كَبَدٍ): فحين أبصر وُسْعاً جَدَّ في الهَرَبِ ..

وفي (الصفحة ٤٢) "كافورتي" ضَبَطَها بكسر التاء، والصواب فتحها كما في المغرب ١: ٢٤٨ من قول الشاعر:

وبيضاءَ تَحَسَّـبُها دُرَّةً تذوب إذا ذُكِرَتْ أو تكاذُ
تُثْمِنُ بالمِسْكِ كافورتي محيّا حوى الحسنَ طُرّاً وزادُ..

-٦-

ولم يُعَنَّ المحقِّق بإيضاحات إشارات المؤلف التي يقتضي التحقيق إيضاحها أو يَحَسِّنْ؛ وهي إشارات هامة بالقياس إلى تبيان منهج المؤلف وموقفه النقدي.

وفي الصفحة ٥٩ قال الشاعر:

انهض أبا طالب إلينا واسقُطْ سقوط الندى علينا

وكان حقّه أن يشير إلى بيت عمر بن أبي ربيعة:

واسقط علينا كسقوط الندى ليللة لا ناهٍ ولا أمرُ

وفي صفحة ٥٩ نفسها:

يا أيها المَلِكُ الذي آباؤه شُمُّ الأنوف من الطراز الأوّل

وكان حقّه أن يضع الشطر الثاني بين قوسين ...

وفي الصفحة (٧١) ورد بيت ابن زيدون:

تِه، أَحْتَمِلُ، واسْتَطِلُّ، أَصْبِرُ، وَعِزُّ أَهْنُ

و وُلِّ، أَقْبِلُ، وَقُلْ أَسْمَعُ، وَمُرُّ أُطِعْ

وقال المؤلف ابن سعيد إنه أحسن من بيت المتبني. ولم ينبّه إليه المحقق. وقُلْ مثل هذا في إشارة المؤلف إلى متابعة ابن شهيد لأبيات امرئ القيس، ولم يشر المحقق إليها.

وفي الصفحة ٧٤ قال الشاعر:

فإنّ قرين السوء يُعدي، وشاهدي (كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدم)

وكان يَحْسُن أن يشير إلى أنه شاهد نحوي في قصيد للأعشى.

-٧-

أما الشروح التي أضافها المحقق فكانت أحياناً سريعة لا تُغني، وكان أحياناً يَسْكُت عن شرح ما يجب شرحه؛ وهو كثير، أذكرُ منه مثلاً تعليقه على قول الشاعر:

خلان قد كَفَرَ الكافور ذاك وقد عَقَّ العقيقَ احمراراً ذا وما ظلماً!

وقال: "معنى كفر: ستر". والصواب: أنه أخذ من الكافور فعلاً، ومن العقيق فعلاً، ولهذا قال: وما ظلماً.

وفي الصفحة ٨٣ مرَّ ذكر الدولاب ولم يشرحه، وهو الناعورة. وأورد أبيات ابن القوطية وأولها:

إشْرَبَ على السَّوسن الغض الذي فَعَمَا

وبإِكْرِ الآسَ والورد الذي بَخَمَا

والصواب الذي نجما، وهذا ظاهر. ولم يشرح "فَعَمَ" وإن شرح غيرها من الألفاظ في القطعة!

- ومما يسلك في الوهم، والسرعة في العمل قوله (صفحة ٧١) في التعريف بالكاتب أبي يحيى أبي بكر بن هشام القرطبي في الحاشية (٥): كانت له كنيّتان!! - وأضاف أيضاً-: على عادة أهل الأندلس! فهذا خطأ مركّب؛ فلم يكن من عادة أهل الأندلس أن يتّخذوا كُنْيَتَيْنِ إلا في القليل، وعلى الأحكام التي تعرف في المشرق (للحرب والسلم .. إلخ). ومن جهة أخرى فالمترجم اسمه أبو بكر وكنيته أبو يحيى، ولكن الأمر التبس على المحقق!

- ومن ذلك قوله أن أبا بكر بن ميمون صاحب شرح (المجمل)؛ وكرر هذا في الأصل والحاشية ص ٧٧، وصوابه (المجمل)، وهو كتابٌ نحو مدرسيّ مشهور في الأندلس بخاصة، وهو للزجاجي.

- ومن ذلك قوله في الصفحة ٧١ أن المعتضد العبّادي غزا قرطبة وأخذها. والصواب أنها وقعت في يد المعتمد ابنه سنة ٤٦١ هـ.

- ومن ذلك قوله، صفحة ٧٣ في ترجمة ابن عبدوس: "وهو الذي وجّه إلى ابن زيدون رسالته الهزلية". وهذا خطأ صوابه: "وهو الذي وجّه إليه ...".

- ومن ذلك قوله (صفحة ٤٠ هامش ٢) عن علي بن يوسف بن تاشفين أنه ملك المرابطين. والحق أن المرابطين لم يتلقبوا بغير "أمير المسلمين" ... وغير هذا مما يقع تحت عنوان الأوهام ...

ومن الأمور الهامة في عملية التحقيق مراجعة الأصول التي نقل عنها المؤلف. فإذا كان لدى المحقق نسخة وحيدة، تعيّن عليه أن يعود إليها .. فما بالك بنسخة وقع فيها شيء من السهو، والوهم؟

ويعجّب القارئ حين يتنبّه إلى أن المحقق أغفل العودة إلى عدد من الأصول التي اعتمد عليها ابن سعيد، والأصول التي ذكرها، أو لم يذكرها، واكتفى بذكر

بعض تلك المصادر التي لم يرجع إليها المحقق، على ضرورة العودة إليها في مثل هذا الكتاب: من ذلك: كتاب (البدیع في وصف الربیع) لأبي الوليد الحميري، وكتاب (زاد المسافر) لأبي بحر صفوان بن إدريس، وكتاب (العقد) لابن عبد ربه، ودواوين ابن سهل، وابن زيدون، وابن الزقاق، والرصافي البلنسي، وابن عمّار، وكتاب (المطرب) لابن سعيد، و(المعجب) للمراكشي و(يتيمة الثعالبي) وغيرها كثير.

وهذا الإغفال أثر على قضية توثيق النصوص في الكتاب. وقُلْ مثل ذلك في التعريف بالأدباء والشعراء، فهو لم يَسْتَقْصِ ما بين يديه من مصادر، بل لم يرجع إلى بعض كتب المؤلف نفسه... وكاد أن يلتصق بكتابه (المُغرب) وإن لم يلتزم بضبطه وحواشيه.

ومن ههنا كانت تعريفات كثير من الأعلام سريعة، مبتسرة، أو كانت نقلاً من عبارات المؤلف نفسه أو من سبقه إلى التأليف في (المغرب) مما لا يزيد قضية التوثيق تأكيداً وتوضيحاً.

- ١٠ -

ولا نشعر أن المحقق (عائش) المؤلف في مقصده ومنهجه، ولا خالطه بالعودة إلى مؤلفاته، ولا هو رَصَدَ مواقف الأدبية والنقدية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك أن المؤلف اعتذر إلى موسى بن يغمور (المُهدى إليه الكتاب) عن صغر حجمه، فقال له:

"... والمملوك - يعني نفسه - ينهي للمولى أن هذا المجموع إنْ نَقَصَ في عينٍ مَنْ عَمِيَتْ بصيرته لصغر جرمه، فجوابه قول أشعرٍ مَنْ مَلَكَ طريقَ التخيُّل، وتوصَّلَ بلطافةِ الذهنِ إلى الاستتبابِ والتخيُّل:

والنجمُ تَسْتَصْغِرُ الأبصارُ رؤيته

والدُّنْبُ للعين لا للنجم في الصغر

ولم يُعَلِّقَ المحقق بشيء، ولم ينسب الشعر".

وعبارة المؤلف ابن سعيد تنبئ عن منهجه، وميله إلى مدرسة أبي العلاء المعري وطريقته في التخيل والغوص على المعاني. والبيت المذكور من سقط الزند (١: ١٦٢). وإذا نظرنا في كتاب ابن سعيد الآخر: (عنوان المرقصات والمطربات) (صفحة ٤٦) وجدناه يقول: أبو العلاء المعري هو جليل القدر في الغوص، وكثرة التخيل.

ولو تابعت ما في القسمين الآخرين مما وقع لي، ورأيت فيه مادة ملاحظة، لطل الحديث وتشعب.

ونحن، وإن وجدنا للدكتور القاضي، محقق "رايات المبرزين"، عذراً في بعض ما أشرت إليه في هذه المقالة، لا نستطيع أن نلتمس العذر للباقي، وهو كثير، ولكن يكفي أن عمل، ومن لا يعمل لا يخطئ!

* * *

أما (رايات المبرزين وغايات المميزين) لابن سعيد فهو حقاً في حاجة إلى تحقيق علمي متأن.

د. محمد رضوان الداية